النَـدْوَة الثـانـيـة

دَوْرُ الـمُـؤَسَّسَـات الـسِّـيـاسِـيّـة والـعِـلْـمـيَّـة وَالإعلاَمـيَّـة فـي الـتـعـرِيـبِ

أدارها:

الأستاذ الدكتور عبد الكريم خليفة رَئيس المجْمَع

وشَارَك فيها:

معالي الدكتور عَبداللطيف عربيات : رئيس مجلس النواب الأردني

معالي الأستاذ الدّكتور سَعيد التَّل : وزير التعليم العالي

الأستاذ الدّكتور مَحْمود السمرة : رئيس الجامعة الأردنية

السبت 5 ذو القعدة 1411هـ - 18 أيار 1991م

كلمة الأستاذ الدكتور عبدالكريم خليفة
رئيس مجمع اللغة العربية الأردني

بسم الله الرحمن الرحيم

يسعدني، في مفتتح هذه الندوة، أن أرحب بكم جميعاً ويسعدني أن أقدم هذه الندوة المهمة... المهمة في موضوعها... المهمة في أشخاصها... والمهمة في مناصبهم.

لقد رأت اللجنة التي بدأت تخطط لموسمنا الثقافي التاسع، ومحوره هو التعريب والتعريب الجامعي، أن تدعو المسؤولين بمناصبهم المهمة والخطيرة.

الأستاذ رئيس المجلس النيابي، ومعالي وزير التعليم العالي، ومعالي وزير الإعلام، والأستاذ الدكتور رئيس الجامعة الأردنية (باعتبارها الجامعة الأم)، لكي نبحث ونتداول هذا الموضوع المهم والخطير من جوانبه المختلفة، السياسية والعلمية والإعلامية حيث إن عنوان هذه الندوة هو "دور المؤسسات السياسية والعلمية والإعلامية في التعريب"، ويؤسفني أن معالي الأستاذ إبراهيم عز الدين، وزير الإعلام قد اعتذر بسبب وعكة ألمت به فنرجو له الشفاء العاجل.

إن العربية هي لغة العروبة والإسلام... لغة القرآن الكريم... اللغة التي تمتد جذورها عميقة وبعيدة لأكثر من أربعة عشر قرناً من الزمان، وتمتد في مساحتها الجغرافية من الرباط إلى بغداد إلى العالم الإسلامي.

ولا شك أن اللغة العربية هي المرآة التي تعكس وضع الأمة، فلا غرو إذن ولا خلاف إن وجدنا لغتنا العربية لغة العلم والفكر لقرون عديدة، مرت خلالها بتجارب فكانت اللغة الأولى للبحث العلمي والعلم والتدريس في جميع مستوياته وفي جميع فروعه، وقد

تحولت إلى لغة أدبية بعد أن أقصيت عن مجالات العلم في الجامعات ومؤسسات البحث العلمي فأصبحت الأمة العربية كما نعرف جميعاً، تتعثر في مشرقها ومغربها في مسيرتها العلمية وعن إعادة السيادة للغة العربية في أوطانها وجعلها لغة العلم والبحث العلمي.
فسادت اللغة الفرنسية في المغرب العربي، كما سادت اللغة الإنجليزية في المشرق العربي وأصبح الطلبة يأتون إلى جامعاتنا الأردنية مثلاً من قراهم المختلفة، وقد تلقوا علومهم باللغة العربية في مدارسهم، ويبدأون على بعد خطوات منا في الجامعة الأردنية وفي كلية العلوم، بل في كلية الفلاحة أو كلية الزراعة، (كما تسمى في الوقت الحاضر) يدرسون باللغة الإنكليزية، مع أن تسعين بالمئة من أعضاء هيئة التدريس فيها (والأستاذ رئيس الجامعة أقدر مني على معرفة النسبة بصورة أدق)، هم عرب أردنيون، ليسوا عرباً فحسب بل أردنيين: فالتلاميذ عرب أردنيون، والأساتذة عرب أردنيون وكل ما هو في المحيط ناطق بالعربية، ونحن ندرسهم باللغة الإنجليزية! وهم يتأئتون باللغة الإنجليزية التي لا يتقنونها ولا يحسنون التعبير بها، بل إن كثيراً من أساتذتهم أنفسهم يدرسون بلغة هي خليط بين العامية العربية والإنجليزية!!!

وقد قادتنا البحوث، وبصورة موضوعية لا دخل للعصبية فيها، إلى نتيجة مؤكدة، وهي أن هذه القضية: قضية التعريب وقضية أن تصبح العربية لغة التدريس الجامعي والبحث العلمي والتقنيات الحديثة لا تمت إلى اللغة العربية من حيث هي لغة بسبب، ولكنها قضية سياسية مفروضة على هذه الأمة بوسيلة وبأخرى، وبحجة وبأخرى.

أ/7/1993

كَلِمَـــــــةُ

الـدّكـتـور عَبْد الـلـطيف عَربـيَّـات
رَئـيس مـجلِس الـنُوَّاب الأردنـي

يتحدث الجميع عن قضية تسمى "التعريب"، ويتخذ كل مهتم بهذه القضية موقفاً منها، فمن مؤيد ومن معارض ومن محايد! ويشحذ كل منهم حججه لتأييد وجهة نظره بالأدلة والبراهين.. وهنا أطرح السؤال التالي على هؤلاء الناس جميعاً، فأقول: هل هنالك حقاً "قضية" أو لنقل "مشكلة" تسمى التعريب؟ أقول هذا وأنا أتشرف أن أكون عضواً في مجمع اللغة العربية الأردني، وكان لي الشرف أن أكون أميناً عاماً لهذا المجمع لبضع سنوات اطلعت خلالها عن قرب على ما تعانيه هذه القضية بين تأييد ومعارضة، وأخذ ورد.. وقد كلّت ألسنتنا ونحن نطالب بأن يكون قرار التعريب قراراً سياسياً يفرض على المؤسسات جميعها، السياسية منها والعلمية والإعلامية.. ولكن دون جدوى.

وحين دعيت للمشاركة في هذه الندوة، أخذت على عاتقي المؤسسة السياسية وتساءلت أمام إخواني في الجامعة ووزارة التعليم العالي وأمام المسؤولين في الإعلام في محاولة لأن أجد جواباً شافياً – هل هناك مشكلة تعريب بمعنى المشكلة الوطنية؟ وهل هي تجربة جديدة تحتاج إلى إثبات، أم أنها استئناف لعطاء حضاري فمن يعارضه له صفته، ومن يؤيده له صفته؟

يتحدث بعضهم عن الوحدة الوطنية، وعن السبيل لتحقيقها وكأننا ضائعون بين مجموعة من المتناقضات ونريد أن نتعسف في لملمة أجزائها المبعثرة والمتناقضة، وتوحيدها!!

أقول، إن التجربة الحية أثبتت أن الوحدة الوطنية قائمة وحقيقية وأصيلة، وتربتها نقية وطاهرة زرع فيها زرع خبيث، ونحن نريد اقتلاع هذه الأشواك من هذه التربة الطيبة. فالمشكلة ليست في الأصل، وإنما فيما أقحم قسراً في هذا الأصل الأصيل، من شيء نشاز، من شيء غريب، من غرباء تسللوا إلى مواقع معينة واصطنعوا قضية وقالوا عنها: إنها مشكلة!

إذن، هنالك قضايا ثلاث:

١ –تساؤلات في المشكلة.
٢ –عطاء وانحسار في اللغة العربية.
٣ –ثم على مفترق الطرق نظرة مستقبلية.

أقول: إن النقطة الأخيرة، هي النظام العالمي الجديد الذي يحضّر له بدلاً من النظام العالمي القديم الذي خرب وأوسع تخريباً في أمتنا، وأدخلنا في تيه زاد عن تيه بني إسرائيل وأوصلنا إلى ما وصلنا إليه متشاغلين بقضايا لا وجود لها إلا في رؤوس من افتعلها، حتى تتلهى الأمة بها، ومنها قضية التعريب وغاب عنهم أننا أمة واحدة، وهذه الأمة الواحدة هي فريضة إسلامية، قال تعالى [إِنَّ هذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وأَنَا رَبُّكُمْ فاعْبُدُونِ] [الأنبياء 92] وقال تعالى [وَإِنَّ هذِهِ أُمَتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ] [المؤمنون 52].

هذه الأمة لها صفاتها، لها مبدؤها وفلسفتها وعقيدتها وعطاؤها وحضارتها وتراثها. كل هذا ماثل للعيان ولا يحتاج إلى برهان إلا لمن أصيب بالعمى، ثم نبحث ونشاغل في قضايا: هل نحن أمة؟ أم لسنا أمة؟ هل نحتاج إلى التعريب أم التعريب غريب عنا ولا ينجح ولا يلائم المجتمع؟ القضية هنا: هل هناك مشكلة قضية حقيقية؟ أقولها وبكل صراحة، إن هذا البلد الأمين، بلد الرباط والثغور، بلد المواجهة الحقيقية الذي أنعم الله عليه بمسيرة خيرة، قد سبر الغور وخاض تجربة أثبتت أن كل هذا الهذر إنْ هو إلا زبد، وأن هذا اختلاف وأن هذا زرع خبيث.

فقضايا الأمة المصيرية والأساسية لا يجوز الاختلاف عليها. ولقد بحثنا موضوع التعريب، في كلٍّ من مجلس الأمة والميثاق الوطني حيث النواب ينتمون إلى مختلف الاتجاهات، بحثنا قانون الجامعات والتعليم العالي، وجاء موضوع قانون التعليم في الجامعات الأردنية باللغة العربية، وجميع النواب من مختلف المشارب يتسابقون لدعم موقع اللغة العربية. إذن أين الخلل؟ من هو الذي يقاوم اللغة العربية؟ بحثت عنه فلم أجده، فتّشت عنه بين النواب على اختلاف مشاربهم فلم أجده، وكلهم متفقون على أن هذه اللغة هي عنوان حضاري ومعلم لهوية الأمة.

في الميثاق الوطني لم نجد أي صعوبة أو أي اختلاف في دعم اللغة العربية وفي ضرورة التعريب وفي القول إن اللغة العربية أساس قوي في هوية هذه الأمة، إذن أين المشكلة، أين القضية؟ إن كل ما نحتاجه هو أن يقوم هذا الشعب، وأي شعب آخر عربياً كان أو إسلامياً ليقول كلمته بحرية في قضاياه المصيرية، وبهذا تحل جميع القضايا. وأترك هذه النقطة للنقاش والحوار، لأنه لا توجد هناك قضية إلا في ذهن من اخترعها، وإنها لبعيدة كل البعد عن أن تكون قضية وطنية ويختلف عليها فريقان يوصفان بأنهما يعملان لمصلحة أمتهم، والنقطة الثانية أن هناك مداً لهذه اللغة، بدأ عندما أصبحت العربية لغة رسالة، وهذه الرسالة تحتاج إلى خطاب للعالم [وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ] (الأنبياء 107)، إذن هي لغة رسالة للعالم أجمع وهنا تكمن قوتها، فانتشرت وتلازمت العربية بانتشار الإسلام فوصلت إلى بلاد فارس واستقبلها أهل فارس، وآسيا، وإفريقيا، والعالم، وكل من دخل الإسلام أصبح من دعاتها ومن جهابذتها ومن واضعي معاجمها وعلومها، وكانوا من قادتها.

أقول إنها لغة العالم المتمدن في ذلك الوقت، لغة العلم ولغة التجارة ولغة الحكم ولغة الدواوين ولغة جميع شؤون الحياة، وكان عنوانها العطاء الحضاري والخطاب الحضاري للعالم أجمع. كانت لغة وأعطت وأثرت في لغات أخرى، وأثرها لا يزال إلى الآن، فاللغة الفارسية حرفها عربي. وهناك مصطلحات عربية كثيرة مستعملة حتى يومنا هذا في باكستان وفي ماليزيا وفي أندونيسيا حيث اللغة الأندونيسية مطعمة باللغة العربية. في ماليزيا يقولون إن أصل لغتهم هي اللغة الجاوية واللغة الجاوية أصلها العربية، وقبل مئة عام في ساحل العاج كانت لغة التخاطب اللغة العربية، ويقوم الفرنسيون البحاثة إنهم لم يستطيعوا التفاهم في أبيجان عاصمة ساحل العاج إلا باللغة العربية قبل مئة عام.

ولكنني أقول إن اللغة العربية هي لغة التخاطب الحضاري لهذه الأمة لكي تؤدي دورها ورسالتها العالمية، هي لغة الخطاب في الجامعات وغير الجامعات وفي كل مكان. لقد كان انحسار هذه اللغة ودورها وعطاؤها الحضاري العالمي مرتبطاً بانحسار الدولة والخلافة الإسلامية في أواخر العهد التركي. إن الإشعاع الحضاري والاستلاب الثقافي الغربي الذي هوجمت به هذه المنطقة وقسمت أرضها وفرضت عليها أنظمة تعليمية

موسومة بالفساد ابتداءً، وبمحاربة اللغة على وجه الخصوص بعد العقيدة وهذا لا يزال أثره قائماً إلى اليوم في ساحل العاج وفي مالي – وقد قمت بزيارة هذين البلدين قبل سنوات – كان الأمراء في مالي يخيرون بين خيارين: فإما أن يُقبل أبناؤهم على تعلم لغة المستعمر وثقافته وعندها يحصلون على التعليم العالي الحديث، وتتاح لهم إمكانية الوصول إلى المناصب، وإما أن يتمسكوا باللغة العربية فيكون جزاؤهم الحرمان ليقعوا ضحية الجهل والفقر...

إذن نستطيع القول إن الانحسار في العطاء هو انحسار للمؤسسة السياسية ونظام الحكم والعطاء الحضاري.

وإن الدعاوي التي تقال ضد التعريب، إن هي إلا معوقات في مسيرة حضارة أمتنا وإننا لنساهم مساهمة كبيرة في بقاء هذه المعوقات، فنحن بحاجة إلى قرار سياسي واضح.

والنقطة الأخيرة أننا على مفترق طرق، مرت علينا أيام المد والجزر وقد عانينا ولا نزال، من آثار الاستلاب الثقافي ومن الانحسار ومن تسلط الأجنبي ومن آثار النظام العالمي الذي وضع في بداية هذا القرن، فهل نعود كرة أخرى مئة عام جديدة تابعين للنظام العالمي الذي يخطط له الآن، وتفصّل ثيابه وزينته وهويته لتقدم إلى هذه الأمة؟ أم نتمرد على ذلك ونخرج من الشرنقة ونضع هويتنا الحقيقية بأنفسنا، ونرسم معالم النظام العالمي الإسلامي الجديد لأمتنا؟ فأي خيار نريد؟ أقول إن قضية التعريب قضية وطنية لا يخالفها إلا مخالف لأمته، ولا يخرج عنها إلا خارج عن هذه الأمة، عن قيمها وحضارتها وأهدافها، فنحن على مفترق الطرق ونسأل الله أن نعي هذه الحقيقة، ونصل بالتالي إلى حقيقتنا ووجودنا وتكون مهمة التعريب مهمة كل المؤسسات وكل مواطن شريف، وكل مواطن غيور، وكل إنسان يرفض التبعية للأعداء، هذه المهمة ليست لمجمع اللغة العربية، وليست للجامعات فقط، وإنما هي مهمة كل مواطن شريف يريد لهذه الأمة عزتها وكرامتها ويريد أن يكون عزيزاً كريماً وأن يكون صاحب رسالة، وأن يكون صاحب عطاء وأن ينتمي إلى هذه الأمة التي كرمها الله.

كَلِمَـــــــةُ
مَعَالي الأسْتاذ الدّكتور
سعيد التل
وَزير التعلِيم العَـــــالي

يعتبر موضوع التعريب واحداً من المواضيع المهمة والخطيرة في حياتنا وفي مستقبل وجودنا واستمرارنا أمة عربية واحدة ذات حضارة يجب أن تساهم في تقدم العالم ونهضته وبخاصة في مجال العلوم والتكنولوجيا.

ولقد مضى وقت طويل منذ أن أخذت الأمة العربية تبدي عناية واهتماماً بموضوع التعريب، ولعلّ هذا الاهتمام يعود في جذوره الأولى إلى تلك الحقبة التي سطعت خلالها شمس العرب على الغرب حينما انطلقت مسيرة النهضة العلمية الإسلامية، لتبلغ أوجهاً في عصر بني العباس وبخاصة في عصر الخليفة المأمون عندما أخذ المسلمون ينهلون من معين علوم الشعوب الأخرى وثقافاتها، وينقلونها إلى اللغة العربية التي أصبحت لغة المعرفة والعلوم الإنسانية الرائجة، وليتوجوا ذلك بالإبداعات العلمية، والثقافية، والفكرية، والفنية، وكل ذلك بدافع من الإيمان بسعة آفاق هذه اللغة، وقدرتها على استيعاب المستجدات في مختلف المجالات.

والحديث عن دور المؤسسات السياسية والعلمية والإعلامية في عملية التعريب، يتطلب فيما يتطلبه تحديد معنى التعريب وتحديد ضروراته، وعلى أساس هذا المعنى وهذه الضرورات يمكن تحديد هذه المؤسسات السياسية، والعلمية، والإعلامية في عملية التعريب.

والتعريب لغة – كما لا يخفى – هو استعمال كلمة غير عربية في لغتنا العربية وبعد إدخال تغيير بسيط عليها يطوعها بشكل ما للأوزان الصرفية العربية.

أما من حيث الاصطلاح، فإن للتعريب معاني اصطلاحية كثيرة تنطلق عادة من النظرة إليه.

ولأغراض هذه الندوة، يمكن القول إن معنى التعريب من وجهة نظر عامة هو: سيادة اللغة العربية في جميع أرجاء الوطن العربي واستعمالها في الحديث والكتابة والتعليم، وفي جميع مجالات استعمالاتها في الحياة دون منازع من أي لغة أخرى.

ويمكن القول إن هذا المعنى العام للتعريب غير موجود في الوطن العربي الآن ولعلّ الجمهورية العربية السورية هي القطر العربي الوحيد الذي يكاد يكون التعريب فيه، سائداً سيادة نسبية عالية. ويقابل ذلك الواقع السوري الواقع الصومالي الذي ابتعد عن التعريب حتى إنه استبدل بالحروف العربية التي كانت مستعملة فيه حروفاً لاتينية. وتقع بقية الأقطار العربية بين هذين القطرين، وتكاد جميعها تكون متقاربة في قضايا التعريب.

ولعلّ من أهم المشاكل الأساسية المتعلقة بالتعريب في هذه الأقطار، مشكلة تعليم العلوم الطبيعية والمهنية باللغة العربية في مؤسسات التعليم العالي، ولا سيّما أن تعريب هذه العلوم هو بمثابة تعريب للفكر، وكذلك للتفكير العلمي الذي يتميز به هذا العصر. والتعريب من جهة هو هدف بذاته، لأن من طبيعة الأمور أن تكون لغة الأمة هي أداتها الوحيدة في التخاطب، والكتابة والتعليم، وفي كل المجالات التي تستعمل اللغة فيها. وإن أي مسّ بهذه اللغة في أي مجال، ولو على شكل اسم أجنبي لأي مؤسسة، هو مسّ باللغة، وبالتالي مسّ بالمشاعر القومية والوطنية للأمة.

من جهة أخرى ينظر للتعريب على أنه وسيلة إلى غاية، لأن ثمة الكثير من الأهداف التي لا يمكن أن تتحقق بصورة مقبولة بغير التعريب، إذ إن الفكر الأصيل لأي أمة من الأمم لا يمكن أن يعبّر عن حقيقة الأمة وجوهرها إلاّ إذا كانت تعلّم وتكتب وتؤلف بلغتها.

وللتعريب ضرورات كثيرة يمكن إجمال أهمها بأبعاد رئيسة ثلاثة ، هي:

ضرورات قومية، وضرورات نفعية، وضرورات إبداعية.

ففيما يتعلق بالضرورة القومية، يمكن القول إن اللغة هي البوتقة التي تنصهر فيها روح المجتمع، وثقافته، وآلامه وآماله، وتاريخه. ولذا فإن العامل اللغوي يعتبر واحداً من عوامل الشعور الفردي والجماعي بالانتماء لمجتمع ما من المجتمعات، لا سيّما أنه يعمل على إيجاد التفاهم والاندماج الاجتماعي، وهذان يؤديان إلى التجانس القومي.

واللغة ليست مجرد أسلوب للتعبير، ولكنها أيضاً وسيلة ونمط للتفكير، إذ إن اللفظ اللغوي يشتمل على فكرة أو شعور، ومن خلال وحدة اللغة، تتحقق وحدة التفكير والسلوك بين أبناء الأمة الواحدة، مما يؤدي إلى تضافر الجهود للمضي قدماً في طريق التطوّر والتقدم، ولعلّ الاتفاق على لغة واحدة لجميع مسميات الحياة هو اللبنة الرئيسة في صرح الوحدة العربية على جميع الأصعدة.

من أجل ذلك، يمكن القول إن الضرورة القومية للغة العربية تنطلق من أن مفهوم القومية العربية الذي يحدد هوية أمتنا العربية هو مفهوم ثقافي. فالقومية العربية قومية ثقافية، والعرب أمة واحدة بحكم أن لهم ثقافة واحدة، وأهم عناصر هذه الثقافة التي تشكل هوية الأمة العربية وأخطرها عنصران: الأول الإسلام فكراً وفلسفة وحضارة لجميع أبناء الأمة العربية، وعقيدةً وديناً بالنسبة إلى المسلمين منهم، والثاني فهو اللغة العربية، فالعرب عرب بحكم ثقافتهم، أي بحكم كونهم مسلمين فكراً وتراثاً وحضارة، وبحكم أن لهم لغة واحدة هي اللغة العربية، التي هي مقوّم أساسي من مقوّمات الوحدة العربية، والتي تعتبر بمثابة تربة خصبة لإنبات الإنسان العربي المنتمي لأمته. وبذا يمكن القول إن أي مسّ بهذه اللغة هو مسّ بعنصر أساسي من عناصر ثقافتنا العربية، بل بوحدة أمتنا العربية لكونها ذات ثقافة واحدة باعتبار أن الوعي القومي يرتبط بشكل وثيق بالوعي الثقافي الذي تستوعبه اللغة وتعبّر عنه، ولذا فإن الشعور بوحدة الأمة العربية مرتبط أصلاً برباط اللغة العربية التي هي الجامع الأساسي بين أبناء الأمة العربية.

أما عنصر الفائدة والنفع المرتبط بالتعريب، فإنه يرتبط أكثر ما يكون بالتعليم. فالإنسان الفرد أقدر على الانتفاع بالتعليم بلغته، إذ إن استعمال لغة أخرى في التعليم يعيق بدرجة كبيرة الانتفاع بالتعليم، لأن المتعلم الذي يتعلم بغير لغته يقوم بعملية تتطلب جهداً إضافياً ووقتاً، فهو يقوم بالترجمة السريعة من اللغة الأجنبية إلى لغته قبل أن يفهم المقصود، وفي هذا عبء وجهد لا يخفى على المتعلم. فالذي يدرس العلم بلغته الأم، إنما يبذل مجهوداً يتمثل في فهم المعنى، في حين أن من يدرس العلم بلغة أجنبية، فإنه يبذل مجهوداً شاقاً لفهم اللغة الأجنبية، ومجهوداً آخر لفهم المعنى (المضمون).

ومن أجل ذلك تحرص جميع أمم العالم على أن يكون التعليم فيها بلغتها القومية لكي توفر على المتعلمين جهداً إضافياً يمكن أن يبذل في فهم المادة التعليمية، وتمثلها بدلاً من أن يبذل سدى في عمليات إجهاد عقلي لا ضرورة لها.

وعلينا أن نستذكر أنه لا توجد في أيامنا هذه أمة من الأمم ذات حضارة وتاريخ كأمتنا تعلّم أبناءها العلوم الطبيعية والرياضيات بلغة غير لغتها الأم إلاّ الأمة العربية، كما يجب أن نستذكر أنه لا مجال للادعاء بأن استعمال أمة ما للغتها في التعليم سوف يؤدي إلى التخلف العلمي، ولعلّ اليابان خير مثال على ذلك.

وينطلق عنصر الإبداع من كون اللغة أداة التفكير، وبالتالي فإنها أداة الإبداع، لا سيّما أن الإبداع والابتكار لا يتحققان إلاّ بعد عملية تمثل سليمة للمعطيات، ولا يتم ذلك إلاّ من خلال اللغة الأم التي تكمن في مختلف جوانب الحياة الإنسانية، ولا بد للمتأمل المفكر من أن يقول ما تقول به مختلف نظريات التعليم والتعلّم من أن استيعاب المعلومات وتمثلها بشكل سليم عملية لا بد منها لما يستتبع ذلك من القدرة على الإبداع والابتكار، وأن ذلك لا يتيّسر إلاّ من خلال اللغة الأم، لأنه توجد رابطة وثيقة بين الفكر واللغة، من شأنها أن تجعل التفكير باللغة القومية أكثر فاعلية من التفكير بلغة أجنبية.

وبصورة عامة يمكن القول إن أغلبية المبدعين الساحقة في مجالات العلوم والفنون والآداب إنما كان إبداعهم بلغاتهم القومية. ولعلّ قلة الإبداع في وطننا العربي في المجالات المذكورة تعود إلى عدم استعمال اللغة القومية في التعليم في جامعات هذا الوطن.

إن الدراسات النفسية تؤكد أن القابليات المبدعة في جميع المجالات موزعة بين بني البشر بالعدل. فإذا كان الأمر كذلك، فأين هم المبدعون في العلوم الطبيعية والرياضيات في وطننا العربي؟

لقد قامت عوامل كثيرة معوّقة، فحالت بين القادرين على الإبداع وبين مساهماتهم في عمل مبدع، ولعلّ موضوع دراستهم بغير لغتهم العربية كانت من أهم هذه العوامل.

بعد أن تم بيان معنى التعريب بصورة عامة، وبعد أن تبينت ضرورته، وقبل الحديث عن دور المؤسسات السياسية والعلمية والإعلامية في التعريب، يجب أن نؤكد

أن التعريب ركن أساسي من أركان عملية التنمية الشاملة للأمة العربية، وأنه قضية أساسية، ولا قبول بغير اللغة القومية العربية لكي تكون اللغة الوحيدة في مختلف مجالات حياتنا: في التعلّم والكتابة، والخطابة، وفي أي مجال من مجالات الحياة التي تستعمل اللغة فيها.

إن هذه الحقيقة تفرض على كل مواطن عربي ينتمي انتماءً واعياً ومخلصاً لأمته، أن تكون قضية التعريب قضيته، وأن يفرض على جميع المؤسسات العامة والخاصة مثل هذا الواجب، لا سيّما أن قضية التعريب هي قضية إثبات وجود وتأكيد هوية أمتنا العربية المتميزة بحياتها من مختلف جوانبها، وهي الخطوة الرئيسة في مسيرة تحقيق المشروع الوحدوي العربي، مما يجعل من عملية التعريب قضية قومية تقود إلى إحياء الشخصية العربية، وإثبات الهوية العربية من خلال تحرير الأمة من التبعية الفكرية والسياسية والثقافية والاقتصادية، ومن خلال استكمال السيادة الحقيقية، لأن هذه السيادة تقتضي سيادة الثقافة العربية والفكر العربي في حياة المجتمع العربي.

ومن أن مهمة التعريب تقع على عاتق الأفراد والمؤسسات جميعاً دون أي تمييز، إلاّ أن للمؤسسات السياسية والعلمية والإعلامية دورها الخاص المتميز في هذه المهمة.

ففيما يتعلق بدور المؤسسات السياسية بسلطاتها المختلفة في عملية التعريب، فإنه من المعروف أن المؤسسات السياسية هي المؤسسات التي أنيطت بها مهمة وضع التشريعات، واتخاذ القرارات، ومراقبة تنفيذها.

وعلى هذا الأساس، فإن المؤسسات السياسية تتحمل مسؤولية وضع التشريعات التي تكفل استعمال اللغة العربية في جميع المجالات من التعليم باللغة العربية إلى وضع اللافتات واللوائح والتذاكر وغيرها في جميع المجالات وأن تترجم هذه التشريعات إلى قرارات، وأن يراقب تنفيذ هذه القرارات بحزم وحكمة.

وفي هذا المجال أود أن أذكر أن هناك تشريعاً (قانون اللغة العربية) سيقدم إلى مجلس الأمة الأردني لإقراره، ويؤكد هذا القانون في مواده تحقيق التعريب في الأردن ضمن إطار المفهوم المذكور آنفاً.

ولعلّ للأحزاب والتنظيمات السياسية دورها الذي يمكن أن تقوم به في هذا المجال من خلال كونها وسائل ضغط على متخذي القرارات، ومن خلال تسخيرها لتشكيل الرأي العام العربي المؤمن بعروبته، والمعتز بعربيته، ضمن إطار ثقافة وطنية قومية عربية.

غير أنه يجب القول إن التعريب ليس مجرد تشريع يوضع، وقرارات تتخذ ومراقبة تنفيذ لهذه القرارات. فلكي نحقق التعريب، لا بد من اتخاذ الإجراءات المناسبة لترجمته عملياً، وهذه هي مسؤولية المؤسسات العلمية من جامعات ومجامع لغة عربية ومراكز بحث، وغيرها، إذ تقع على عاتق هذه المؤسسات مسؤولية الترجمة الوظيفية للتعريب. ويتمثل دور هذه المؤسسات، وبخاصة في مجالي العلوم والرياضيات، في تعريب المصطلحات العلمية وتطويرها وتأليف الكتب العلمية وترجمتها ونشرها، وغير ذلك.

كما تقع على عاتق هذه المؤسسات أيضاً مسؤولية تطوير قواعد جديدة لتعريب المصطلحات العلمية. فالمصطلحات العلمية في العلم المتقدم تتطور بسرعة فائقة تتطلب تطوير أساليب جديدة لتعريبها واستعمالها في تعليمنا الجامعي، لا سيّما أن التعليم باللغة العربية كما سبق أن أسلفنا، يضمن سهولة التعليم، وسرعة في الفهم والاستيعاب، ودقة في نقل المعلومات وإيصالها.

وما دمنا بصدد الحديث عن دور المؤسسات العلمية في عملية التعريب، فإنه لا بد لي من التأكيد أنه تقع على عاتق علماء اللغة العربية مسؤولياتها كبيرة لتطوير اللغة العربية من أجل تحقيق أهداف التعريب، وعلى الرغم من كل ما نعرفه عن هؤلاء العلماء من محبتهم للغة العربية وحرصهم الشديد عليها فإنها حرص بعضهم كحرص الأم التي تخشى على رضيعها من البرد فتكممه وتمنع تعرضه للهواء النقي، وبالتالي تضره بدلاً من أن تفيده، ومثل هؤلاء العلماء الأخيرين يمنعون تطوّر اللغة العربية، وبالتالي يلحقون الضرر بها عوضاً عن إفادتها.

ومن خلال ملاحظاتي المتواضعة، فإن أغلب علماء اللغة العربية مهتمون بالدراسات المتعلقة بالأدب العربي، والقليل منهم هم الذين اتجهوا في دراساتهم نحو اللغة العربية كلغة. ولا بأس من ذكر أن نسبة غير قليلة من أولئك المهتمين بالدراسات اللغوية لا يشعرون بالارتياح لتغيير ما ورثوه.

إننا نواجه تحديات حضارية تتطلب تطويراً عميقاً للغة العربية مع المحافظة على أساسياتها، وهي يستدعي أن يعمل علماء اللغة العربية بسرعة على:

١ –تطوير الكتابة العربية، وأود هنا أن أؤكد كلمة التطوير وليس التغيير. إن من يتابع تاريخ الكتابة العربية يلاحظ أنها تطورت عبر القرون، لكن عملية التطوير هذه قد أصابها الجمود خلال القرون الخمسة الماضية، ومن الضروري العمل على تطوير الكتابة العربية من أجل أن تتلاءم مع تطور سيكولوجية القراءة كي تزيد من سرعة القراءة وفهمها.

٢ –تطوير قواعد اللغة العربية بحيث يسهل على جميع المواطنين أن يتكلموا بلغة عربية سليمة.

٣ –الموافقة على استعمال الأرقام العربية التي نسميها الأرقام الأجنبية والتي يستعملها المغرب العربي. فالحاسوب وكثير من الأجهزة العلمية الحديثة تستعمل هذه الأرقام. ومن الطريف أن نذكر أن العالم كله يسمي الأرقام العربية باسمها، في حين أن المشرق العربي يسميها الأرقام الأجنبية، ولا يستعملها.

٤ –تطوير مناهج جديدة لتعريب المصطلحات الأجنبية وتمثلها، لا سيّما أن المناهج المستعملة حالياً في التعريب قد لا تكون كافية لمواجهة التسارع المتزايد لتطوّر المصطلحات في العلوم والتكنولوجيا، التي تقدّر بعشرات الآلاف سنوياً.

٥ –الانفتاح والإفادة من تجارب الأمم الأخرى في تطوير لغاتها القومية.

إنني أدرك أن مثل هذه الدعوات قد لا تلقى ترحيباً لدى البعض، ولكنني أعتبرها ضرورة ملحة لخدمة التعريب.

وقد لا أفاجئ الحاضرين إذا قلت إن الوطن العربي من محيطه إلى خليجه لا توجد فيه مؤسسة متخصصة تعنى بتطوير اللغة العربية تطويراً عميقاً وشاملاً، في حين يقتصر دور المؤسسات الوحيدة الموجودة – وهي مجامع اللغة العربية، ومركز التعريب في الرباط – بشكل رئيسي على تطوير المصطلحات والترجمة، إذ إن المجامع اللغوية كانت تنطلق من التراث، وتهتم بالناحية اللغوية والحفاظ عليها، وتبتعد عن الحياة العلمية العامة على الرغم من كل ما بذله رجالها في هذا المجال، وبخاصة في دمشق والقاهرة وبغداد منذ زمن، وفي الأردن مؤخراً. ويضاف إلى ذلك، قبول غالبية مدرسي الجامعات العربية بالوضع الراهن الذي وجدوا أنفسهم فيه، عندما وافقت جامعاتهم على مبدأ

التدريس باللغة الأجنبية، على الرغم من الدور الكبير الذي يمكن لهذه النخبة أن تقوم به في مجال التعريب.

أما المؤسسات الإعلامية فإن لها دورها الحيوي في عملية التعريب، إذ إن المؤسسات الإعلامية أصبحت هي القطاع الذي يستقطب أذهان الناس من خلال أجهزتها المرئية والمسموعة والمقروءة، ولا سيّما أن هذه الأجهزة أصبحت تعنى بمختلف مجالات الحياة، وتشكل لغة المشاهدين والمستمعين وأفكارهم. ومن هنا يأتي دور هذه المؤسسات الإعلامية في عملية التعريب من خلال استعمالها المستمر للمصطلحات المعرّبة، وتركيزها على استعمال الفصحى، وبيان البعد الجمالي للغة العربية، وتطوير البرامج المتخصصة باللغة العربية بالتعاون مع ذوي الاهتمام من المختصين، إضافة إلى ضرورة سرعة استجابتها لما تباغت الأوضاع العالمية به رجال الإعلام من مستجدات يومية تفرض عليهم سرعة في التعامل معها، وإخراجها بلغة عربية سليمة. ولعلّ في سرعة انتشار المادة الإعلامية ما يفيد في توسيع عملية التنمية اللغوية.

إن التعريب بمعناه العام، لا يقتصر على تعريب العلوم الطبيعية والمهنية، ولا على تعريب الفكر، وإن كان ذلك من أهم غايات التعريب في وطننا العربي. إن للتعريب أيضاً أبعاده الأخرى والمهمة في حياة كل مواطن من مواطنينا. فاعتزاز المواطن بلغته العربية من حيث كونها الأداة الطبيعية التي يستقي بها تعليمه، ويكوّن من خلالها فكره وإبداعه، ويحفظ بها تاريخ أمته، ينبغي أن يضاف إليه تنمية تقديره لها وقناعته بأنها لغة غنية، سهلة التوليد والاشتقاق، قادرة على مواجهة تحديات العصر.

إنني أتطلع إلى اليوم الذي تصبح فيه اللغة العربية بالنسبة إلى الإنسان العربي مثلما هي اللغة الفرنسية – على سبيل المثال – بالنسبة إلى الإنسان الفرنسي، واللغة الإنجليزية بالنسبة إلى الإنجليزي، واللغة الألمانية بالنسبة إلى الألماني الذي يعشق لغته، ويعتز بها، ويحرص على استعمالها استعمالاً سليماً في كل موقف من مواقف الحياة. إننا نرغب في أن يكون الإنسان العربي مثل الإنسان الفرنسي والإنجليزي والألماني في اعتزازه بلغته وعشقه لها، وشغفه بها، ولا يتحقق هذا الأمر إلاّ من خلال إعلام موجه لخدمة هذا الغرض، ينمي عشق المواطن العربي للغته، ويطوّر اعتزازه بها، ويعمّق

إحساسه بأن لغته العربية الجميلة لغة عريقة قادرة على مباراة لغات الأمم المتقدمة، بل الإضافة إليها.

وبهذه المناسبة نذكر وعلى مضض تجربة العدو الصهيوني الذي استطاع أن يبعث اللغة العبرية من سباتها العميق الذي استمر حتى أواخر القرن الماضي. ولقد استطاع هذا العدو أن ينمي ليس فقط الاعتزاز باللغة العبرية واحترامها عند اليهود بل أن يطوّر هذه اللغة، وأن يجعلها لغة حية تستوعب جميع علوم العصر ومنجزاته، مع العلم أن اللغة العبرية وعلى مر التاريخ وحتى وقت قريب ظلت لغة عاجزة قاصرة إذا ما قورنت باللغة العربية.

وأخيراً وليس آخراً، فإن قضية التعريب ليست قضية وطنية أردنية فقط، بل هي قضية قومية عربية تهم جميع أبناء الأمة العربية، ويرتبط هذا الأمر بشكل وثيق بحاضر هذه الأمة ومستقبلها. ولذا فإن معالجة هذه القضية لا يمكن أن تتحقق بالصورة المرجوة إلاّ من خلال عمل عربي مشترك تتضافر فيه جهود الدول العربية. فعلى المستوى السياسي، لا بد من اتخاذ قرارات سياسية عربية حازمة، تنهض بعملية التعريب لتمكنها من مجاراة ركب الحضارة، وتقرر أن اللغة العربية هي اللغة الوحيدة للأمة العربية في مجال التعليم، وفي غيره من مجالات الحياة الأخرى، وأن على المؤسسات العلمية أن تتعاون فيما بينها، وأن تنسق أعمالها في مجال تعريب المصطلحات العلمية وتطويرها، وكذلك في مجال تأليف الكتب وترجمتها. كما أن على المؤسسات الإعلامية في جميع أقطار الوطن العربي أن تتعاون فيما بينها من أجل تنمية حب المواطن العربي للغته العربية، ومن أجل انتمائه لأمته وتقديره للغتها القومية، واعتزازه بها.

كَلِمَـــــــةُ

الأسْتاذ الدّكتور مَحمود السَّمرة
رَئيس الجامِعَة الأردنيَّة

الإخوة الحضور

بعد كل الذي قيل، أقول: خير الكلام ما قلّ ودلّ، وسأحاول هنا أن أجيب بإيجاز عن أربعة أسئلة:

أولاً: لم التعريب ؟

ثانياً: لم تعريب التعليم الجامعي ؟

ثالثاً: ما معوقات التعريب ؟

رابعاً: أية خطة مستقبلية للتعريب ؟

أولاً: أبدأ فأقول: إن اللغة تحيا بأهلها، وتكون لها الصدارة إذا كان أهلها سبّاقين في التطور الحضاري.

واللغة العربية إحدى الدعامات الرئيسية المكوّنة للأمة العربية، وباستعمال اللغات الأجنبية بديلاً عنها، نخسر هويتنا، ونضعف كياننا الثقافي والفكري.

والتعريب يعني بإيجاز بالغ إعطاء اللغة القومية حقّها الطبيعي بأن تكون لها الصدارة في مجتمعاتها في جميع مناحي الحياة، في المعاملات والاقتصاد، والتعليم الجامعي، والبحوث العلمية، وغير ذلك من شؤون الحياة. وهذا هو ما هو قائم في البلاد التي تحرّرت من التبعية السياسية، والتبعية الثقافية. إذ في تأكيد سيادة اللغة الأم، تأكيد على الهوية القومية، وقطع للروابط التي كانت مفروضة في عهود الاستعمار.

وعلى الرغم من كل النكسات التي عانيناها، والخلافات الحادة التي شقّت الصف العربي، فإن إيماننا يجب أن يبقى ثابتاً بأن العرب أمة واحدة، مهما تعددت دولهم.

ومن هذا المنطلق ننظر إلى التعريب، كوسيلة من الوسائل التي تعيننا على التغلّب على التحديات التي تواجهنا، كالتخلّف والجهل، والتجزئة، والتسلط الأجنبي، عن طريق الانفتاح على الفكر الإنساني، والعلم الحديث.

وقد أدركت جامعة الدول العربية منذ إنشائها، ما للترجمة والتعريب من أهمية، فنصت على ذلك في المعاهدة الثقافية التي وقعتها دولها في عان 1946. وأحب أن أقتبس هنا ما ورد في المادة السابعة من هذه المعاهدة عن المصطلحات العلمية، وهذا نصّه: "تسعى الجامعة العربية إلى توحيد المصطلحات العلمية بواسطة المجامع، والمؤتمرات، واللجان المشتركة التي تؤلفها، وبالنشرات التي تنشرها هذه الهيئات، وتعمل على الوصول باللغة العربية إلى تأدية جميع أغراض التفكير والعلم الحديث، وجعلها لغة الدراسة في جميع المواد، في كل مراحل التعليم في البلاد العربية".

وفي عام 1982، وضعت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وهي أحد أذرع الجامعة العربية، "الخطة القومية للترجمة"، وقد أقرّ هذه الخطة مجلسها التنفيذي في دورته الثلاثين.

ولكن هذه الجهود لم تؤدّ إلى النتائج المرجوة، لأن الجامعة العربية ليست سوى مجموع دولها، وهي جميعاً على الصورة التي لا تحتاج إلى بيان.

ويروق للبعض منا أن يبرز تقصير مؤسساتنا وعلمائنا في تعريب العلوم بأن يعيد للذاكرة ما قام به "بيت الحكمة" الذي أسسه المأمون، من تعريب لعلوم الإغريق. وفي رأيي أن هذا الاستشهاد تنقصه الدقَّة: فالعرب أيام المأمون إنما كانوا يعرّبون علماً مستقراً، وليس علماً نامياً، يعرّبون علماً موجوداً في الكتب، محدوداً، ومعروفاً، ولهذا أمكن تعريبه.

أما علم اليوم، فهو طوفان من المصطلحات والمعارف المتجددة كل يوم، وليس كل شهر أو كل سنة. ولهذا فالبون شاسع بين عالمنا اليوم، وعالمنا في الأمس البعيد: عالمنا اليوم يضع على عواتقنا مسؤوليات أضخم بكثير من تلك المسؤوليات التي تحمّلتها الحضارة العربية في عصورها الزاهية.

ثانياً" قلت: إن الأمة العربية لن تستطيع أن تنجح في تكوين هوية ثقافية وحضارية لها، إلا عن طريق لغتها القومية، ولهذا فإن من البديهي أن تكون اللغة العربية هي لغة التعليم الجامعي في جميع تخصصاته، فالجامعات والمعاهد العليا هي التي تستخدم هذا

العلم الذي نريد أن تعرّبه، ولا نجاوز الواقع إذا قلنا إن هذا التعليم يعاني من قصور في تعليم اللغات الأجنبية، وكل هذا ينعكس بطريقة سالبة على إبداع شباب الأمة، الذين هم مستقبلها.

أضف إلى هذا أن التعريب هو ضرورة علمية أيضاً في الجامعات، إذ يسهّل الاتصال، وينشّط النقاش والتفاعل، بين الأساتذة وطلابهم، دون أن يشعر الطلبة بالحرج عندما يطلب منهم أن يديروا مناقشاتهم بلغة أجنبية. ومن الثابت أن استيعاب الطالب لما يقرأه بلغته، يفوق كثيراً استيعابه لما يقرأه بلغة أجنبية، وذلك لاصطدامه بحاجزين: حاجز نفسي، وحاجز معرفي. وهذا هو السبب الذي حدا بمنظمة اليونسكو إلى أن توصي بأن يكون التعليم باللغة الأم، مع العناية بتعلم لغة حيّة أخرى، تعين الأساتذة والطلبة على المتابعة المستمرة لكل جديد.

والترجمة مرحلة مهمة من مراحل التعريب، وهي وثيقة الصلة بتعريب العلوم في الجامعات العربية، وجعل العربية لغة التدريس، ولغة البحوث: فالترجمة طريقنا إلى المعاصرة، واللحاق بركب الأمم التي سبقتنا، والتعريب سبيلنا إلى توطين العلم في الأرض العربية.

وأحب أن أقول كلمة في الفرق بين الترجمة والتعريب:

فترجمة نص من النصوص إلى العربية إنما تكون بنقله حرفيّاً إلى العربية، أما إذا كانت هذه الترجمة دقيقة ومنقولة إلى لغة عربية ناصعة لا تلمس فيها أي أثر أجنبي، فإن هذا يكون تعريباً.

أما بالنسبة إلى الألفاظ، فإن الترجمة تعني وضع مقابل عربي للفظة يكون فيها هذا المقابل مطابقاً لها تماماً، أما إذا أخذنا اللفظة كما هي وأخضعناها للوزن العربي، فإن هذا يكون تعريباً.

وفي أيامنا هذه تقوم بالترجمة والتعريب جهات عدة، منها الجامعات، ومجامع اللغة العربية، وجهود مجمع اللغة العربية الأردني في هذه السبيل معروفة، واتحاد المجامع العربية الذي ينسق بين جهودها إلى درجة ما، والاتحادات العلمية (مثل اتحاد الأطباء

العرب الذي أصدر "المعجم الطبي الموحد"، والاتحاد العلمي المصري، والاتحاد العلمي العراقي) والمكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي بالرباط، وهو تابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إحدى منظمات الجامعة العربية، ووزارات الثقافة، والتربية، والإعلام، ودور النشر الخاصة، ومنظمة اليونسكو، ومؤسسات الترجمة والنشر الأجنبية (وايلي، فرانكلين، ليدبيرد، لونقمانز).

ونتيجة لهذا التشتت كان التباين في هذه الترجمات واضحاً، والمأخذ الكبير عليها أنها عفوية لا تسير حسب منهاج معيّن، وليس بين جهودها، أي تنسيق في وضع المصطلحات.

ثالثاً: إن التعريب لا يعني نقل عدد من الكتب أو المصطلحات ثم ينتهي الأمر وبهذا نكون قد عربنا. إنه عملية مستمرة، لأن العلم في نماء مستمر كل يوم.

وهناك عقبات تقف في وجه التعريب منها:

هذا التخلّف العلمي الذي نعاني منه، والذي يجعلنا تابعين للبلاد المتقدمة، فرض علينا استعمال لغاتها. فلا قواميس علمية وافية بالغرض عندنا، ولا مراجع، ولا كتب دراسية، ولا مصطلحات كافية، وإذا ترجمنا أو عرّبنا، ننتج عن ذلك عدد من المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي الواحد، لأن الاجتهاد فيها فردي، ولأن الأفراد يستقون مادتهم من لغات مختلفة. وهذا التباين ليس قائماً بين المعربين في البلاد العربية بسبب اختلاف أقطارهم، بل هو قائم حتى بين المعربين في القطر الواحد. وكل ذلك سببه عدم وجود مؤسسة واحدة تشرف على الترجمة والتعريب، يكون قرارها في ذلك قاطعاً.

رابعاً: هل بالمستطاع وضع خطة مستقبلية للتعريب؟

والجواب: نعم، إن عقدنا العزم على ذلك. ولكن: ماذا نعرّب؟

هل نعرب العلوم كلها؟

وهل نعرّبها كلها معا.

وعندي أن التعريب يمكن أن يتم على مرحلتين:

المرحلة الأولى: وفيها نعرّب العلوم الأساسية كالرياضيات، والفيزياء، والكيمياء، والجيولوجيا...إلخ.

والمرحلة الثانية: وفيها نعرّب العلوم السريعة التطور، علماً علماً، لا قسماً بكامله، أو كليّة بكاملها.

ويجب أن يصاحب هاتين المرحلتين التأليف الأصيل باللغة العربية، إذ هو سبيلنا إلى توطين العلوم في الأرض العربية.

وخلال هاتين المرحلتين، ونحن نلاحق المصطلحات الحديثة لإدخالها في اللغة العربية، علينا أن نقيم اللجان التي تراجع التراث لمعرفة كل ما فيه من مصطلحات.

وعلينا أيضاً أن نقوم بالتنسيق بين مشروعات الترجمة القطرية القائمة في العالم العربية، وأن نعدّ قوائم ببليوغرافية بالكتب التي ترجمت، والمصطلحات التي وضعت.

إن كل هذا ممكن وسهل تنفيذه.

ولكن المشكلة الحقّة هي أننا إحدى وعشرون دولة بواحد وعشرين قراراً، وما نريده هو أن يكون لنا قرار واحد، وتشريع ينص على أن اللغة العربية هي لغة العلم العربي، وسبيلنا إلى تحقيق ذلك إنشاء مؤسسة قومية للترجمة والتعريب يكون أساتذة الجامعات عمادها، ويكون لهذه المؤسسة خطة قومية تلتزم بها الدول العربية.

فإذا كان هذه الأمل متعذّر التحقيق في الأيام العربية الصعبة، فلا أقل من أن تكون لنا في الجامعات الأردنية هيئة من هذا النوع، ترعى تعريب العلوم، وتضبط مسيرته، وتعمل على أن تكون لنا لغة علمية واحدة لا لغات.

ومعنى هذا أن تعريب العلوم ليس مبادرة فردية، لأن الفردية في هذا المقام تشبه أن يكون البطل فيها بطل سرفانتس في "دنكيخوته"، يحارب طواحين الهواء بسيف من خشب.